مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تنظير البصريين والكوفيين في تقديم المعمولات على عواملها

زكي عثمان عبد المطلّب عمر، الأستاذ المشارك بكلية الآداب، قسم اللغة العربيّة، جامعة النّيلين

المستخلص

هذا البحث عنوانه: " تنظير البصريين والكوفيين في تقديم المعمولات على عواملها" وهو يدرس المواضع التي كانت مثاًرا للجدل والاختلاف بين هذين الفريقين في تحديد الحكم بمنع التقديم أو إجازته في تقديم بعض المعمولات على عواملها، وقد قام عرض الأفكار داخل هذا البحث بتناول تنظيرات الفريقين في تقديم المعمولات على عواملها "كان" وأخواتها. وتنظيراتهم في تقديم المعمولات على العوامل الأفعال التّامة وتنظيراتهم في تقديم المعمولات على العوامل أسماء الأفعال. و خلصت الدراسة بعد تحليلها لهذه التّنظيرات إلى نتائج أبرزها : أنّ كثيًرا من اختلا ف تنظيرات الفريقين: البصريّ، والكوفّي في إجازة تقديم المعمولات على عواملها أو منعه، كان سببه ضعف العوامل لعدم تصرُّفها، أو لفرعيتها في العمل، أو لوجود أداة سابقة للعامل يرى فريق منهما أنّ لها الصّدارة في الجملة.

كلماتمفتاحيّة: النّحاة، الفعل، الجملة، التصرف، العامل والمعمول.

Abstract

The Title of this Paper has been " The theorizing of Albasra and AlKufa Grammarians in giving precedence to the (inflection parts) over their causing factors. "

It studies the controversial positions which occurred between those parties with regard to giving precedence to the Inflection part over their factors .

The presentations of Concepts within this Paper have been arranged in three pivot points:

The First Pivot point: The theorizing of both groups in giving precedence to the Inflection parts over their caused factors, that is (Kana & Akhawatiha).

The Second Pivot Point: The theorizing of both groups in giving precedence to the Inflection parts over their caused factors, that is: Perfect / complete Verbs.

The Third Pivot Point:" The theorizing of both groups in giving precedence to the Inflection parts over their caused factors, that is: the Participles.

The Paper halted at the Theorizing arguments being applied by each group in order to defend its argue whether to approve the precedence or Disapprove thereof, pointing out the position of the grammarians assembly with respect to both theorizing groups.

The Paper after analyzing such theorizing arguments, concluded that the reason for such multiple variations between the two group have been due to the weakness of the Factors because of its

non-inflection or for its branched act such as the name of the verb, or for the availability of an Article (tool) before the Factor

that made either of the two group foresee that it should have the prominence.

Keywords: Grammarians- Verb - Sentence – Morphology.

مقدّمة: تشكّل فكرة العامل حضورًا في معظم موضوعات علم النحو، حيث وجدت الدّراسة عند النّحاة القدماء الذين حاولوا أن يحددوا نوع العامل مع أيّ معمول من المعمولات، وكانوا يدرسون أيضًا وجود العامل أو حذفه من جملته جوازًا أو وجوبًا. ومن الأصول التي اقرُّوها في فكرة العامل أنّ الرّتبة الأصلّية في التّرتيب بين العامل ومعموله بأن التّقديم للعامل والتأخير لمعموله. ولمرونة ترتيب الكلمات في اللغة العربّية قد يتقّدم المعمول على عامله، مثل تقدم المفعول به على فعله. وعليه اهتّم النّحاة القدماء بتحديد المواطن التي يجوز فيها تقديم المعمولات على عواملها، والتي لا يجوز فيها هذا التّقديم، وكانوا على اتفاق في كثير من الأحيان في تحديد حكمهم بإجازة التّقديم، أو منعه. بيد أنهم اختلفوا –وخاصّة البصريين والكوفيين– في بعض المواضع في إباحة التّقديم وإجازته، أو في منعه. وكان كل فريق من الفريقين يطرح تنظيرات متعددة في الاحتجاج لرأيه بإباحة التّقديم للمعمول على عامله أو منعه. وهذه التنظيرات هي موضوع دراسة هذا البحث.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز مواطن تقديم المعمولات على عواملها التي اختلف فيها الفريقان: البصريّ والكوفّي، في إباحة التّقديم أو منعه، ومن ثّم استخدم فيها كل فريق أدواته التنظيريّة في الّدفاع عن رأيه. ويسعى البحث إلى الكشف عن هذه الأساليب والأدوات التنظيريّة، محددًا موقف جمهور النّحاة في اقتناعه بتنظيرات أحد المذهبين .

أسئلة البحث:

موضوع البحث يثير عدة أسئلة ، لعلّ أبرزها:

1–ما هي مواطن تقديم المعمولات على عواملها التي كانت مثارًا للجدل التنظيري بين البصريين والكوفيين في إباحة التقديم أو منعه؟

2– ما هو منهج كل فريق في حججه التنظيريّة التي كان يستخدمها في الّدفاع عمّا ذهب إليه؟

3–هل كان فريق يمنع هذا التّقديم في مختلف مواضعه، وآخر يجيزه، أم أنّ الأمر متبادل بينهما؟.

4–ما هو موقف جمهور النّحاة في قبول الحجج التّنظيريّة لأي فريق من الفريقين في الموافقة على التّقديم، أو رفضه؟

حدود البحث:

تنظيرات البصريين والكوفيين وخلافاتهم كثيرة، ومتناثرة في قضايا النحو ومسائله المختلفة، وقد انحصر هذا البحث في تنظيراتهم في قضية تقديم المعمولات على عواملها التي كانت لهما فيها وجهة نظر متغايرة في إباحة التّقديم أو منعه، مع التّعريج إلى موقف الجمهور غالبًا من هذه التّنظيرات.

خطةالبحث، وهيكلةالدراسة:

قامت هيكلة البحث التنظيمّية على المباحث الآتية:

المبحث الأول: تنظيرات الفريقين في تقديم المعمولات على عواملها "كان" وأخواتها.

المبحث الثاني: تنظيرات الفريقين في تقديم المعمولات على عواملها الأفعال التّامة.

المبحث الثالث: تنظيرات الفريقين في تقديم المعمولات على عواملها أسماء الأفعال.

المبحث الأول: تنظيرات الفريقين في تقديم المعمولات على عواملها "كان" وأخواتها:

" كان" وأخواتها من الأفعال النّاسخة، ويسميها النّحاة "الافعال النّاقصة" وهي أفعال بلا فاعل وكلُّها متصرّفة عدا (دام، وليس) فهما فعلان جامدان، وكلٌّ من هذه الأفعال عمله: أن يرفع المبتدأ الذي يصبح اسمه وينصب الخبر الذي يصبح خبره،

وبهذا يكون لها معمولان: اسمها المرفوع، وخبرها المنصوب. و بالإضافة لهذين المعمولين فقد يكون الخبر نفسه عاملًا، كقولنا: كان الطالب فاتحًا الكتاب. فالخبر (فاتحًا) أحد معمولي "كان" وفي الوقت نفسه عمل النصب فيما بعده.

وتناو ل النّحاة بالدّراسة والتّمحيص نظام التّرتيب بين هذه الأفعال ومعمولاتها، وهذا النّظام المألوف فيه أن يتصدّر الفعل، يليه مرفوعه الاسم، فمنصوبه الخبر، ومن استقرائهم وقياسهم أباحوا أن يحدث تقديم بين المعمولات فيتقدّم الخبر على الاسم كالذي جاء في قوله تعالى:" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ" (الروم: 47) أو أن يتقدّم الخبر على عامله (ابن مالك، 330/1,2001) فنقول: (قائمًا كان زيدٌ) ومما يستدلُّ به النّحاة على جواز هذا التّقديم قوله تعالى:" .... أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ "(سبأ:40) و وجه الاستدلال بهذه الآية أن (إيّاكم) معمول لخبر (كان) وهو الفعل: (يعبدون) وقد تقدّم عليها، وتقديم المعمول يُوحي بجواز تقديم العامل فيه، والأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما كان هذا دليل على جواز أن يقع الخبر نفسه في هذا المكان(ابن يعيش، د.ت،6/ 113) و نظرًا لعدم التّصرف في الفعلين: "ليس" و" مادام" فقد ذهب بعض النّحاة إلى منع التّقديم للخبر على الاسم في هذين الفعلين، و يرى الجمهور النّحوي إباحة هذا التقديم، خاصّة وأنّ له شواهد من كلام العرب تدعمه، كقول الشّاعر(ابن عقيل، 331/1999)

سَدِي – إنْ جَهِلْتِ– النّاس عنّا وعَنْهم فليسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ

وكقول شاعر آخر:(ابن هشام ،1994، 219/1)

لا طِيْبَ للعيش مادامتْ مُنَغَّصَةً لذّاتُهُ بادكَارِ الموتِ والهَرَمِ

ففي البيت الأول شاهد على تقديم خبر "ليس" على اسمها، وفي البيت الثاني شاهد على تقديم خبر"ما دام" على اسمها.

وقد اتفق النّحاة على منع تقديم خبر"ما دام" عليها، فلا يصح أن يقال مثلًا:(أحب الرّجل مخلصًا مادام) معللين هذا المنع بعلتين: عدم تصرُّف الفعل، والعلّة الأخرى: أنّ "ما" موصول حرفيّ، ولا يفصل بينه وبين صلته.(الصّبان، 1999 ،343/1)

أولا: **تنظير الفريقين فيتقديم خبر "ليس" عليها:**

اختلف جمهور البصريين مع الكوفيين في إباحة تقديم خبر" ليس" عليها، فذهب البصريون إلى إجازة هذا التّقديم، فصحّ عندهم أن يقال مثلًا: قائمًا ليس زيدٌ، بتقديم خبر "ليس" عليها، كما يتقدّم خبر "كان" عليها. ومنع الكوفيون هذا التّقديم، ويؤيدهم في هذا بعض البصريين، مثل: المبرّد، والزّجاج، وابن السّراج (ابن هشام، 1997، ص 105)

تنظير البصريين في إجازتهم لهذا التّقديم:

استدلّ البصريون في تنظيرهم وتدليلهم على إباحة هذا التّقديم، بما جاء في قوله تعالى: ﴿ ...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ.. ﴾ (هود:8) ففي هذه الآية تقدّمت كلمة "يوم" وهي معمول للخبر "مصروفًا" على العامل الأساس في الجملة ، وهو الفعل"ليس" فتقديم المعمول على العامل فيه هنا يدلّ على جواز تقديم العامل في مثل هذا الموضع، أي: تقديم خبر "ليس" عليها؛ لأنّه لو لم يجز تقديم خبر "ليس" عليها، لما جاز تقديم خبر معمولها عليها. واتجه تنظير البصريين في هذا التجويز إلى اتجاه آخر بعيد عن استنباط القياس من النصّ، حيث تكلّموا عن التباعد في بعض أوجه الشبه بين " ليس" و"ما" النّافية، حيث يجوز أن يتوسط الخبر في "ليس" متقدّمًا على الاسم، وهذا لا يجوز في "ما" فلا يقال:(ما قائمًا زيدٌ) وإذا جاز أن تخالف "ليس" "ما" في جواز تقديم خبرها، جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها، فتلحق بهذا أخواتها أفعال "كان" .(ابن الأنباريّ، 1/ 153) وبعد أن أثبتوا فعليتها التي لا تشوبها شائبة؛ نظرًا لاتصالها بتاء الضمير وبتاء التّأنيث السّاكنة، تكلّموا عن القوّة في فعلية "ليس" مما يجعلها مخالفة للأفعال الأخرى غير المتصرّفة، مثل: عسى،ونعم، وبئس، وفعل التّعجب؛ لذا يمكنها أن تتصرّف في معمولاتها بما لا تتصرّفه بقية الأفعال غير المتصرّفة؛ ومن خصائص القوّة في فعليتها التي أشاروا

إليها، أن "ليس" تعمل في الظاهر والمضمر، كما تعمل في الأسماء المعرفة، والنّكرة، وتنقص بقية الأفعال غير المتصرّفة عنها في هذه الخصائص، ف"نعم" و"بئس" لا يعملان إلا في المعار ف، وفعل التعجب يبعد عن الفعلّية؛لأنه يمكن أن يصغّو، ولا تلحقه التّ اء، وتضعف فعلّية "عسى" في أنّها لا تعمل في جميع الأسماء، فمعمولها الأغلب فيه أن يكون: "أن" والفعل. ومن كل هذا أراد البصريون في تنظيرهم أن يقولوا: إنّ بقية الأفعال غير المتصرّفة تنقص في درجة الفعلّية عن "ليس" فلم تستحق أن يُباح تقديم معمولها عليها، وهذا ما استحقته "ليس" بعد أن قويت في خصائصها الفعلّية؛ فلحقت بالأفعال المتصرّفة (ابن الأنباريّ، 1/ 152، 153)

تنظير الكوفيين في منع هذا التقديم:

قام تنظير الكوفيين في عدم إباحتهم لتقديم خبر"ليس" عليها، على رأي معاكس لرأي البصريين، حيث ذهبوا إلى القول بإيغال "ليس" في مشابهة الحرف، مما يُضعف فعليتها، وفي هذا ربطوا بين "ليس" و"ما" فكلاهما لنفي الحال، فكما أنّ "ما" لا تتصرّف، ولا يتقدّم معمولها عليها، كذلك "ليس" واحتجّ الكوفيون في تغليبهم لحرفّية "ليس" على فعليتها، بما جاء على لسان أحد الأعراب :" ليس الطيبُ إلا المسكُ" (سيبويه، د.ت، 147/1) حيث رفع ولم ينصب، واحتجوا كذلك بقول أحدهم: " عليه رجلًا ليسي" حيث أتى بياء المتكّلم وحدها دون نون الوقاية، ولو كانت "ليس" فعلًا لوجب هنا أن تأتي معها نون الوقاية كسائر الأفعال، وكذلك لجأ الكوفيون في تدعيم حجتهم النظرية ببقاء السكون في ياء "ليس" عند اتصالها بالتاء المتحركة، وهذا ما أدى إلى حـ ذف هذه الياء، وذلك كقولنا: لسْتُ، فلو كانت فعلًا لرد إلى أصله وهو كسر الحرف الثّانيِ، فهذه المقارنة تدل على بعد "ليس" عن خصائص الـ فعلّية، وتوغلها في مشابهة الحرف، فلا تستحق أن تتصرّف بتقديم معمولها عليها (ابن الأنباريّ،1/ 151، 152)

موقف جمهور النّحاة من تنظير الفريقين في هذا التقديم : اقتنع جمهور النّحاة بتنظيرات الفريق الكوفّي، مانعًا تقديم خبر "ليس" عليها، و من هذا الجمهور ابن الأنباري، حيث انحاز إلى الكوفيين– وهذه من المرات القليلة التي ينحاز إليهم– وقال: " والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون" (ابن الأنباريّ،153/1) ومن ثّم أخذ يردُّ على حجج البصريين خاصّة في قولهم بتقديم معمول خبر"ليس" عليها استدلًا بقوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ إذ يرى أن "يوم" ليست معمولة ل(مصروفًا) ف(يوم) ليست منصوبة، بل هي مرفوعة على الابتداء، وهذا الفتح من البناء نظرًا لإضافتها إلى الجملة، وردّ ابن هشام على البصريين في استدلالهم بهذه الآية في أنّ المعمول(يوم) ظرف يتسع فيه، بتقديمه ما يتسع في غيره.(ابن هشام، 1/ 122)

وقد توسّع ابن مالك بإضافات متعددة في تدعيم تنظير الكوفيين في إضعافهم لفعلية "ليس" فجاء بثلاثة أمور تثبت أنّ فعلّية "نعم" و"بئس" أظهر من فعلّية "ليس"، و من هذه الأمور أنّ مطلوب "نعم" و"بئس" هو الفاعل فمعناهما يستقلّ بجزء واحد، وهذه خاصّية الـ فعل، بخلاف "ليس" التّي لا يستقلّ معناها إلا بجزئين: اسمها، وخبرها، وبهذا تشبه الحروف، بينما تشبه "نعم" و"بئس" الأفعال.

ثم انتقلّ ابن مالك في تدعيمه لتنظير الكوفيين إلى ترجيح الفعلّية في فعلي التعجب من خلال أربعة أمور تتفوق فيها على "ليس"، منها أن هذين الفعلين تلزمهما نون الوقاية، وهذا الإلزام ليس متوفرًا في "ليس"، وذهب بعد هذا إلى إيضاح تفوق "عسى" في فعليتها على "ليس" بعدد من الأمور من أهمها أنّ فعليتها مجمع عليها، وفعلّية "ليس" مختلف فيها.

و من تدعيمه للتنظير الكوفّي بالأدلة ا لإضافية التي ذكرها والتي تؤكّد مزية بقية الأفعال غير المتصرّفة على "ليس" خلص إلى القول بأنّه :" لو قدّم خبر "ليس" مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيء مما يتعلّق بها، لكان ذلك تفضيلًا للأضعف على الأقوى، فوجب ألّا يُصار إليه" (ابن مالك، 1/ 335، 336)

ثانيا: تنظير الفريقين في تقديم خبر " مازال" وأخواتها عليهن:

رأينا من قبل اتفاق النّحاة على جواز تقديم خبر "كان" وأخواتها على العامل، و رأينا اتفاقهم على منع تقديم خبر"مادام" عليها، واختلاف البصريين والكوفيين في تقديم "ليس" عليها، وقد ظهر أيضًا اختلاف بين الفريقين في إباحة تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن، وأخوات "زال" الأفعال من أخوات "كان" هي التي يشترط فيها أن تكون مسبوقة بنفي، أو ما يشبه النفي، وتشمل أربعة أ فعال: " مازال، ما برح، مافتئ، ماانفكّ" فجملة: (ما يزال زيد عالًما)، لا نقول فيها : (عالًما ما يزال زيد) ، عند البصريين بتقديم الخبر على "مازال" وأخواتها ويوافقهم في هذا الرأي الفرّاء، و لكن الكوفيين يجوّزون هذا التّقديم، ويوافقهم ابن كيسان.

وكلا الفريقين يتفقان على إباحة التقديم للخبر على الفعل فقط، بوقوعه بعد "ما" فيكون متوسطًا بينهما، ففي جملة (ما يزال عمرو قاعدًا) تصح الجملة بتقديم الخبر بشرط أن تسبقه "ما" فنقول: (ما قاعدًا يزال عمرو). (الصّبان،345/1)

تنظير الكوفيين في إباحتهم لهذا التقديم:

ركّز الكوفيون في إباحتهم لهذا التّقديم على فكرة أنّ "ما" إذا سبقت تلك الأفعال فهي ليست للنفي، وقد سعوا لتثبيت فكرتهم من خلال هذا التنظير:

1-وجود معنى النّفي في الفعل "زال".

2- "ما" لمعنى النفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا؛ لأن نفي النّفي إيجاب.

3- لا تصح العبارة إذا قلنا: ما زال زيدٌ إلا قائمًا، كما لا تصح إذا قلنا: كان زيدٌ إلا قائمًا.

ومن هذا يدلّل الكوفيون على أن في الفعل "ما زال" وأخواتها إيجاب، يشبه الإيجاب في "كان" فمن حقها أن يباح فيها تقديم الخبر، كما يُباح في "كان" (ابن الأنباريّ، 149،150)

تنظير البصريين في منعهم لهذا التّقديم:

تمسك البصريون بوجود معنى النفي في "ما" في الفعل "مازال" وأخواتها، وقالوا: لو لم تكن باقية على نفيها لما صار الكلام بدخولها إيجابًا؛ لأنها نفي دخل على نفي. و"ما" النّافية لها الصّدارة في الجملة، فلا تسبق بشيء، وتشبه حرف الاستفهام في هذه الصّدارة، فيجري عليها ما يجري على حرف الاستفهام، إذ لا تصح جملة: (زيدًا أ ضربت؟) كما لا تصح جملة :(قائمًا ما زال زيدٌ) إذ لا تُقدَّم ما هو متعلّق بالاستفهام والنّفي عليه.(المصدر نفسه، والمكان نفسه)

و قد اختصرت الكثير من المؤلفات النّحوية تعليل البصريين لمنع هذا التّقديم في أنّهم يرون أنّ "ما" النّافية لها الصدارة وجوبًا، وتعليل الكوفيين في إجازتهم للتقديم بأنّ "ما" النّافية لا تستحق الصدارة وجوبًا، فلا مانع من التقديم عليها(السيوطي، د.ت، 177/1)

موقف جمهور النّحاة من تنظير الفريقين في هذا التّقديم:

أيّد جمهور النّحاة القدماء ما ذهب إليه التنظير البصري في منع تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن، وسجل هذا التأييد ابن مالك في بيته الذي قال فيه:

كَذَاكَ بِقُبْحِ خَبَرِ "مَا" الدُّنَافِيْهْ فَجِيءِ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيْهْ

وقد جاءت إضافات من هذا الجمهور النحويّ أبانوا فيها تفصيلات لم يتطرق إليها تنظير البصريين والكوفيين حيث ذكر الجمهور أن حكم المنع للتقديم ليس خاصًا ب"مازال" وأخواتها فقط، ولكنه يشمل أيضًا أي فعل آخر إذا سُبق ب"ما" النّافية، مثل: (ما كان محمدٌ مقصرًا) حيث لا يجوز أن نقول:(مقصرًا ما كان محمدٌ)، وأبانوا كذلك أن منع هذا التّقديم خاص فقط بالنفي ب"ما". أمّا إن كان النفي بغيرها من حروف النفي الأخرى، مثل:(لا، لم، لن) فإن التّقديم للخبر لا يكون ممنوعًا، فيجوز أن نقول: قائمًا لم يزل زيد، ويعلل النّحاة هذه الإباحة بكون(لم، ولن) اختصتا بالدخول على الفعل فصارتا كالجزء منه، وبما أنّه يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع "لم" و"لن" لأنهما كأحد حروفه، و قد عللوا إباحة تقديم الـمعمول الخبري على "لا" السّابقة للفعل مع أنّها غير مختصّة بالأفعال بكونها تتفرد في التّصرف بخصائص ليس لغيرها، كدخولها على المعرفة والنّكرة، وأنّه يتخطاها العامل، فيعمل فيما بعدها، كقولنا: عُوقبت بلا جرم، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها.(ابن يعيش، 113/1)

وقد ظهر لابن كيسان رأي خاص في هذه المسألة حيث وافق البصريين عندما منعوا التّقديم للخبر على "ما" في مثل جملة (ما كان البخيل مشكورًا) و وافق الكوفيين في إباحتهم للتقديم في مثل جملة (ما يزال الخير موجودًا) لأنّ نفيها عنده إيجاب(ابن مالك، 1/ 333)

ثالثًا: تنظير الفريقين في تقديم معمول الخبر، ومباشرته لـ"كان" وأخواتها:

يتفق البصريون والكوفيون على إباحة تقديم معمول خبر "كان" وأخواتها إذا كان هذا المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، كقولنا:" كان عندك، أو في المسجد زيدٌ معتكفًا"، و قد كانت إباحة الفريقين لهذا التّقديم، من واقع أنّ أهل اللغة يتوسعون في استخدام الظرف والجار والمجرور، ما لا يتوسعون في غيرهما في التّقديم والتأخير، و في الفصل بين المتلازمين، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه (ابن مالك، 2000م، 174/1، 175)

أمّا إذا لم يكن معمول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فجمهور البصريين يمنعون تقديمه مطلقًا، والكوفيون، يجوّزنه مطلقًا (ابن هشام،224/1،223)، فلا يجوز عند البصريين أن نقول:(كان طعامَك زيدٌ آكلًا) وذلك لتقدّم المفعول به (طعامك) على عامله الخبر(آكلًا) وبعد أن تقدّم هذا المفعول أصبح تاليًا لـ"كان" فتصبح الجملة عندهم فاسدة، و لكنها سليمة عند الكوفيين.

تنظير جمهور البصريين في منعهم لهذا التّقديم:

في الجملة التي يكون فيها الناسخ "كان" وأخواتها، يكون معمولاها الاسم والخبر، وإذا كان للخبر معمول، فقد طرح النّحاة تساؤلًا مفاداه: هل يجوز تقديم معمول المعمول على العامل الأصلّي، الذي هو "كان" أو إحدى أخواتها؟ وردّ البصريون بأنّه لا يجوز؛ لأنّ معمول المعمول لا يعتبر معمولًا للعامل الأصلّي، وبهذا يكون أجنبيًا لا يفصل بين العامل ومعموليه (محي الدين، 224/1)

وتمسك البصريون بقولهم في منعهم لهذا التقديم، وتصدّوا بتنظيرهم للنصوص المخالفة لحكمهم، فقالوا: إنّه يوجد تأويل في هذه النصوص بتقدير ضمير شأن محذوف يعرب اسمًا لـ"كان" وأخواتها، وبهذه النّية للمحذوف، لا يكون المعمول المتقدّم قد ولي "كان" وأخواتها، فتصبح النصوص موافقة– في رأيهم– للقاعدة.

تنظير الكوفيين في إجازتهم لهذا التّقديم : نقلت المؤلفات النّحوية حكم الكوفيين بإجازتهم لهذا التقديم، نظرًا للسماع به من فصحاء العرب، كقول الشاعر (المبرد، 1994م، 101/4):

فَنافِذُ هَاجون حَوْلَ بُيُوتِهم بما كان إيّاهُم عَطِيّةَ عَوّدَا

وقول الشاعر (سيبويه، 70/1)

فأصبحوا والذّوى عالَي مُوَسّهم وليس كلّ النوى تُلْقِي المساكينُ

و قول الشاعر (الأزهري، د.ت،"190/1)

باتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الخـ ـالِ سَالِبَةً فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عيشٌ مِنَ العَجَبِ

ففي هذه النُّصوص تقدّم المفعول به على عامله، وعامله هو خبر "كان" وأخواتها، و قد وقع المفعول بعد الفعل فاصلًا بينه وبين معموليه.

موقف جمهور النحاة القدماء من تنظير الفريقين في هذا التّقديم:

أورد بعض النّحاة مسألة تجويز هذا التقديم – دون أن ينحازوا لأحد الفريقين– مسجلين لرأي الفريق البصّري في منعه، والكوفي في إجازته، مع الإشارة إلى تصرف البصريين مع النصوص التي خالفت حكمهم (ابن هشام، 224/1–226) ولكن بعضًا آخر من النّحاة انحاز إلى البصريين، مؤيدًا لحكمهم، ولتأويلهم للنصوص المخالفة لقاعدتهم، ومن هؤلاء النّحاة ابن مالك، عندما قال في ألفيّته"

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

وَضُمِّنَ الشَانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعَ وَهُمِ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

موقف بعض النّحاة المحدثين من خلافات الفريقين في التّنظير لهذا التقديم:

من أبرز النحاة المحدثين الّذين كانت لهم وقفة من خلافات البصريين والكوفيين في تنظيرهم بإباحة التّقديم أو منعه عباس حسن ، ومحمد عيد، و قد اتخذ كل واحد منهما رأيًا مخالفًا للآخر، إذ كان عبّاس حسن مسايرًا لرأي البصريين في منع هذا التّقديم، معتبرًا أنّ هذا التّقديم مخالف للنهج العام الذي تسير عليه الجملة العربيّة في نظام تكوينها المأثور، و طريقة ترتيب كلماتها، وهو نهج لخصته قاعدتهم العامّة التي نصها:" لا يجوز أن يلي العامل – مباشرة– معمول لعامل آخر" و ينص على هذه القاعدة بعبارة أخرى، تقول:" لا يصح أن يلي العامل – مباشرة – معمول أجنبيّ عنه" (حسن، د.ت، 1/ 576 ،577)

و مع اتفاقه مع البصريين في ما ذهبوا إليه في منعهم لهذا التّقديم إلا أنّه اعترض عليهم بشدة في تأويلهم للأساليب الواردة التي جاء فيها هذا التّقديم، إذ يرى أن تأويلهم بتقدير ضمير شأن محذوف، يكون اسمًا للنّاسخ فيه تكلّف وإضعاف لبناء الجملة، وللمراد الحقّ من معناها، ليقول بعد هذا في أسلوب النصوص المسموعة عن العرب الفصحاء:" وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب، أو يرفضوه. أمّا التّكلّف والتّأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة، ولا محل له اليوم. والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب" (حسن، د.ت، 2258/1)

أمّا محمد عيد عد فقد مثّل لهذا التقديم بمثال عصري نصه :(بات واجبَه الشُّرطي مؤدّيًا) ثم عقّب قائلًا: إنّ خلافات النّحاة في إجازة هذا التّقديم أو رفضه لا فائدة فيها، والذي أراه أنّ هذا الاستعمال يقبله الذوق اللُّغويّ، وبخاصة في الشعر، وما ورد فيه من نصوص صحيحةً لا داعي لإجهادها ذهنيًا بالتّأويل المتكلّف.(عيد، 2009م، 198).

وقد نظر المجمع اللغوي القاهريّ في هذه المسألة من خلال مذكرة بحثيّة عنوانها:" جواز تقديم خبر معمول" كان" وأخواتها على اسمها" تقدّم بها عضو المجمع عبد الرحمن السيد حيث رجّح الرأي الكوفّي على البصريّ حين قال: " والحقُّ أنّ النفس تستريح إلى ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنّه أبعد من التكلُّف في التخريج ... إمّا ما ذهب إليه البصريون من أنّ فيه فصلًا بين العامل والمعمول بمعمول عامل آخر فحججه ضعيفة؛ لأنّ هذا العامل ليس غريبًا عن الفعل الناسخ ..." (مجمع العربية

القاهري، 2003، 4/ 588) وقد وافق المجمع على ما جاء في هذه المذكرة من إباحة هذا التقديم، وأصدرت لجنة الاصول المجمعية قرارًا نصه:" يجوز تقديم معمول خبر " كان" وإخواتها على اسمها سواء كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا .

المبحث الثاني: تنظير الفريقين في تقديم معمولات الأفعال التّامة:

الفعل التّام المتصرّف أقوى العوامل النّحوية، ومظاهر قوته تظهر في وجود أكثر من عمل له فهو يرفع الفاعل، وإن كان متعديًا نصب مفعولًا أو اثنين أو ثلاثة، وهو يعمل النصب كذلك في الحال، والمفعول المطلق، والتمييز، والظرف، ونظرًا لهذه القوّة والأصالة في العمل جاز أن تتقدَّم عليه الكثير من العوامل: كالمفعول به، والحال، والظرف، ويتفق النّحاة على تجويز هذا التقديم، ولكن الفعل التّام يفقد قوته في العمل، إذا كان غير متصرّف وهو ما يطلق عليه "الفعل الجامد" مثل: نعم وبئس، وفعلا التعجب.

أولًا: تنظير الفريقين في تقديم الفاعل على فعله:

الفاعل من مرفوعات الأسماء، ورافعه الفعل التّام أو ما يقوم مقامه، وتناول النّحاة التّرتيب بين الفاعل وعامله، فأجاز الكوفيون أن يتقدّم الفا عل على عامله، ومنعه البصريون، ومع أنّ هذا الخلاف في مسألة جوهريّة من مسائل النحو العربي، إلا أنّه ليس مضمّنًا في المسائل التي جمعها كتاب "الإنصاف في مسائل الخلافات بين البصريين والكوفيين"،والتي بلغت إحدى وعشرين بعد المائة مسألة (ابن الأنباري، 2/ 459- 471)

تنظير الكوفيين في إجازتهم لتقديم الفاعل على رافعه:

أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله استنادًا إلى دليل نقلّي متمثّل في قول الشّاعر (ابن قتيبة، 2003م، 150)

ما للجمال مشيُها وَئِيدا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أُم حَدِيْدا؟

فقد رفع كلمة (مشيها) بالصّفة المشّبهة التي بعده، على أنّها فاعل، ولا يصح أن تُعرب مبتدأ، إذ لا يوجد لها خبر، فتقدّم الفاعل هنا على عامله دليل على جواز تقديمه على عامله في جملته.

ولم تنقل لنا كتب النّحو دليلًا إضافيًا من الكوفيين يُبيح تقديم الفاعل على فعله، فالمذكور من أدلة الكوفيين دليل واحد، وهو دليل نقلّي أعمل فيه الكوفيون التنظير العقلّي.

تنظير البصريين في منعهم لتقديم الفاعل على فعله : نقلت المؤلفات النّحوية العلل التي ساقها البصريون ومن أيدهم في حكمهم بمنع تقديم الفاعل على عامله، ومن أشهر ما جاء عندهم في هذه العلل التّنظيرية: علتان **أولاهما** : أنّ الفعل والفاعل كجزأي كلمة، صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، فلا يجوز أن يتقدّم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليّته، كما لا يجوز أن يتقدّم عجز الكلمة على صدرها (ابن مالك،260/1)

والعلة الأخرى : أنّ تقدم الفاعل يُوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، ولا يحدد المعنى بدقّة إن كان تقديم الفاعل جائزًا في مثل جملة: (زيد قام) ونحوها، هل المقصود الإخبار عن المبتدأ بإسناد الفعل (قام) وحده إلى المبتدأ، أم المقصود إسناد جملة فعلية من فعل وفاعل، وبين الجملتين فرق، فجملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلّي تدلُّ على ثبوت الشيء، وتأكيد إسناده إلى من قام به، أو وقع منه.(محيي الدّين،79/2)

كما سعى البصريون إلى التّنظير بإبطال حجة الاستدلال بهذا البيت بقولهم بأنّ كلمة (مشيها) مبتدأ حُذف خبره، أو أنّه بدل من الظّرف (ابن هشام، 80/1)

وقد ذكر ابن عقيل أن فائدة الخلاف بين البصريين والكوفيين في إجازة تقديم الفاعل على فعله لا تظهر في صورة المفرد، مثل: (زيد قام) ولكنّها تظهر في صورتي التثنية والجمع، إذ نقول على مذهب الكوفيين: (الزيدان قام) و (الزيدون قام) ويجب

أن نقول– على مذهب البصريين– (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) إذ نأتي بالألف والواو في الفعل فيكونان هما الفاعلان.(ابن عقيل، 35/2)

ويبدو أنّ ما ذكره ابن عقيل تجاه إباحة الكوفيين لجملتي (الزيدان قام) و(الزيدون قام) زعم يحتاج إلى مراجعة، إذ إنّ فساد هاتين الجملتين وفقًا لطبيعة الجملة العربية واضح، ولا يمكن أن يتبنّى الكوفيون تصحيح مثل هذه الأساليب، ولا تصدر عنهم مثل هذه الجمل، وهم أصحاب خبرة ودراية باللغة، فإن راوا في جملتي (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) أن المقدم هو الفاعل، فقد يكون للكوفيين إعراب آخر للألف، والواو بجعلهما علامتي تثنية وجمع، وليس بجعلهما فاعلًا كما يقول البصريون.

ثانيًا: تنظير الفريقين في تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

اتفق الفريقان على إباحة تقديم الحال على عاملها إذا كان الفعل متصرّفًا وصاحب الحال ضمير، كقولنا:(جئتُ راكبًا) فيجوّزان معًا أن نقول: (راكبًا جئتُ) (ابن الأنباريّ، 1/ 231) و في موضع آخر اتفقا على منع هذا التّقديم، وذلك إذا كان النّاصبها فعلًا غير متصرّف، كفعل التّعجب في قولنا: (ما أ حسنَ زيدًا ضاحكًا!) فلا يجوز عند الفريقين أن نقول:(ضاحكًا ما أحسنَ زيدًا!) لأنّ فعل التعجب غير متصرّف في نفسه؛ فلا يتصرّف في غيره (ابن عقيل، 122/2)

وقد ا ختلف الفريقان في تقديم الحال على العامل فيها إذا كان عاملها فعلًا متصرّفًا وصاحب الحال اسم ظاهر، مثل: (جاء زيدٌ راكبًا) فالكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على فعلها بأن نقول: (راكبًا جاء زيدٌ) والبصريون يجيزون هذا التقديم.

تنظير الكوفيين في منع هذا التّقديم:

استند الكوفيون في هذا التنظير إلى حجّة محددة، تحمل التخلّي الذهنّي بشكل واضح حيث ذهبوا إلى المنع لوجود ضمير مع الوصف (راكبًا) وهو يعود إلى الاسم (زيدٌ) الذي يذكر بعده، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز(ابن الأنباريّ، 1/ 231)

تنظير البصريين في إباحتهم لهذا التّقديم:

استند البصريون في إباحتهم إلى الحجة النقلّية حيث ورد في المثل العربّي :" شتّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ" ف "شتى" حال مقدَّمة على عاملها وصاحب الحال اسم ظاهر، فدّل ذلك على جوازه.

ثم انتقلوا بعد ذلك إلى الحجة القياسّية وهي موطن التوسع في التنظير والتفلسف، حيث أوضحوا أن التقديم جاز؛ لأنّ العامل متصرّف في نفسه فيتصرّف في عمله، ومن هذا التّصرف أنّه يجوز أن يتقدّم عليه معموله، فإذا جاز أن يتقدّم المفعول به بأن نقول:(عمرًا ضرب زيدٌ) فإنّه يجوز أن نقدّم الحال، لأنه شبيه به.

وقد رفض البصريون حجّة الكوفيين في منعهم هذا التّقديم عندما قالوا:" إنّما لم يجز تقديم الحال لأنّه يودّي إلى تقديم المضمر على المظهر" واعتبر البصريون هذه الحجة لا تصلح؛ لأنّ الضمير وإن كان مقدّمًا في اللفظ إلا أنّه مُؤخَّر في التّقدير، وإن كان مؤخرًا في التّقدير جاز فيه التّقديم.

وقد استدلّ البصريون بعدد من الشواهد التي توكّد صحة تنظيرهم في دحض الحجة الكوفية، حيث ورد في هذه الشواهد والنصوص تقديم الضمير على الاسم العائد إليه، لتقدير تأخير هذا الضمير، كالذي جاء في قوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه: 67)، ومن أقوال العرب وأمثالهم:" في أكفانه لُفَّ المّيتُ" و "في بيته يُؤتَى الحَكَمُ" فالضمير في هذه النّصوص قد عاد إلى متأخر عنه، لأنّ الضمير وإن كان مقدّمًا ففي التقدير يُعدُّ مؤخّرًا، فيكون لا مانع من تجويز تقديمه (ابن الأنباريّ، 232/1)

ولعلّ الحجة التنظيريّة الكوفّية اتسمت بالضعف الشّديد في منعها لأسلوب لا يُضعفه الواقع الظاهر في اللغة، حيث لا يوجد هذا المضمر ظاهرًا في الكلام، كما أنّ اللغة تلجأ إلى استخدام مثل هذا التّقديم:" راكبًا جاء زيد" تحقيقًا لقيمة بلاغّية، كأن

يكون المقدّم هو موضع الاهتمام، وفي النّصوص التي أوردها البصريون تقدَّم الضّمير على الاسم العائد إليه لغرض بلاغيّ وهو التّشويق. وعلى عكس التنظير الكوفيّ هنا كان التّنظير البصري قويًا في حجته، لأنه استنبط قياسه من حس اللغة، ومع ذلك دعّمه بالنصوص المختلفة.

موقف جمهور النّحاة من تنظير الفريقين في هذا التّقديم: انحاز جمهور النّحاة إلى البصريين فيما ذهبوا إليه بإباحة هذا التّقديم، و هذا ما يوضّحه لنا ما ذكره ابن مالك: "مَنْعُ الكوفيين تقديم الحال على عاملها في مثل جملة :" راكبًا جاء زيدٌ" مردود بقول العرب :"شتّى تؤوب الحَلَبَةُ" فهذا الكلام مرويٌّ عن الفصحاء، وقد تضمّن جواز ما حكموا بمنعه، فتعيّنت مخالفتهم في ذلك.

ثم صاغ ابن مالك هذا الانحياز إلى البصريين في نظم "الكافّية" الذي قال فيه (ابن مالك،335/1، 336)

وَحَالُ مَنْصُوبٍ وظَاهِرٍ رُفِع في قَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ السَّقْ مُنِع

ولِذُحَاةِ الْبَصْرَةِ اعْزُ الطَّلَبْ لِقَوْلِهِم: " شتّى تؤوبُ الحَلَبْ"

ويظهر أيضًا عند ابن هشام هذا الانحياز إلى رأي البصريين حيث أوضح أنّ الأصل في الحال أن يجوز فيها أن تتأخر عن عاملها وأن تتقدّم عليه، واستشهد على هذا بقولهم: "شتى تؤوب الحلبة" ردًا على منع الكوفيين لهذا التقديم.

ومن ثمَّ انتقل إلى إحصاء ستة مواضع يجب فيها تأخير الحال على عاملها، كلها تنبع من طبيعة الحال من كونه فعلًا أو صفة غير متصرفين، أو اسم فعل، أو مصدرًا مقدّرا بالفعل وحرف مصدري، أو من كونه لفظًا مضمّنًا معنى الفعل دون حروفه (ابن هشام، 2/ 286–288)، كقوله تعالى﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل:52). وليس ضمن هذه المواضع ما ذهب إليه الكوفيون بالمنع في تنظيرهم الذي لم يقنع جمهور النّحاة.

المبحث الثالث: تنظير الفريقين في تقديم العامل على معموله اسم الفعل:

اسم الفعل: كلمة تدلّ على معنى الفعل، ولا تقبل علاماته، وهو يعمل عمل فعله من رفع، ونصب، وتعلّق شبه الجملة به. وإذا كان البصريون و الكوفيون يتفقون على جواز تقديم المفعول على فعله، كما في قولنا: (زيدًا ادرك) فإنّهم يختلفون في تقديم المفعول على عامله إذا كان هذا العامل اسم فعل، مثل قولنا: (زيدًا دَراكِ).

تنظير الكوفيين في إجازاتهم لهذا التّقديم:

أباح الكوفيون هذا التقديم، وقالوا إنّ دليلهم النقل والقياس، فمن النقل والسّماع الاستدلال بقوله تعالى: ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النّساء: 24) ف(كتاب) منصوب ب"عليكم" والتّقدير: "عليكم كتاب الله" فدلّ على جواز تقديمه، و مما استدلّوا به أيضًا قول الشّاعر (الأشموني، 1998م،101/3)

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا

فالتّقدير: دونك دلوي، ف"دلوي" مفعول به مقدّم على اسم فعله في البيت فدلّ هذا عند الكوفيين على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. أمّا حجتهم من القياس في التّنظير لإجازتهم هذا التّقديم فمن تصورهم أنّ ألفاظ أسماء الأفعال، تقوم مقام أفعالها فتستحق أن تعامل معاملة أفعالها في تقديم مفعولها عليها (ابن الأنباريّ،211/1،210)

تنظير البصريين في منعهم لهذا التّقديم:

منع البصريون هذا التّقديم انطلاقًا من قاعدة: "أنّ الفروع تنحط عن درجات الأصول" وأسماء الأفعال فروع عن الأفعال، وقد عملت عملها لقيامها مقامها، ولكنها لا تتصرّف تصرُّف الأفعال في التّعامل مع معمولها فلا يجوز أن يتقدّم عليها مفعولها، وبهذا لا يتساوى الفرع والأصل.

واتّجه البصريون إلىالتّنظير بالتأويل والتّقدير، في ما أورده الكوفيون من شواهد جاء فيها هذا التّقديم، وذلك بقصد ردّها، وتوهينها في أن تكون دليلًا يجوّز هذا التّقديم، وقالوا: إنّ "كتاب الله "في الآية المذكورة ليس منصوبًا باسم الفعل الذي بعده، ولكنه منصوب بفعلمحذوف، والتّقدير :(كَتَبَ كِتَابَ اللهِ)، ولم يظهر هذا الفعل لدلالة ما تقدّم عليه.

أمّا عبارة "دلوي دونكا" فلا تصلح أن تكون دليلًا؛ لأن "دلوي" يمكن أن تكون خبرًا لمبتدأ، تقديره" هذا دلوي" ف" دلوي" ليست في محل النّصب، ولكنها في محل الرفع، وإذا قلنا: إنّها في موقع نصب، فالنّاصب لها ليس اسم الفعل، ولكنه الفعل المحذوف، وتقديره" خذ دلوي دونك" فتكون "دونك " مفسّرة للفعل المذكور (ابن الأنباريّ ، 215،216/1)

موقف جمهور النّحاة القدماء من تنظير الفريقين في هذا التّقديم : اتبع جمهور النّحاة الرأي البصريّ، فقالوا بعدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وسندهم في هذا: مخالفة أسماء الأفعال عن أفعالها في ضعفها نظرًا لفرعيتها، و شاهدا الكوفيين مردود عليهما بتأويلات البصريين (السيوطّي، 105/2) و يذكر ابن هشام، وابن النّاظم في تأييدهما لمنع هذا التّقديم أنّ هذا التجويز انفرد به الكسائي (ابن هشام، 81/4) ويشير الأشموني إلى أن إباحة هذا التقديم لم تنقل فقط عن الكسائي، حيث نقلت عن كوفيين آخرين (الأشمونّي، 3/ 102)

موقف بعض النّحاة المحدثين في تنظير النحاة القدماء في منعهم أو إباحتهم لهذا التّقديم:

اتبع عباس حسن الرأي البصريّ في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، سواء أكان هذا المعمول مفعولًا، أو جارًا ومجرورًا، ولكنه اعتبر أن هذا الحكم، هو الأعّم الأغلب (حسن، 15/4) و ذهب محمد عيد إلى قبول رأي الكوفيين بزعامة الكسائي في قولهم بإجازة هذا التّقديم، حيث يرى أنّه لا يخلو من الوجاهة، كما أنّ ذوق المتحدث باللغة يقبل استعماله (عيد، 2009م 514،515).

وفي هذه المسألة تقدّم عضو المجمع القاهريّ عبد الرحمن السيد إلى لجنة الأصول بمذكرة بحثّية عنوانها: " جواز تقديم اسم الفعل عليه" قارن فيها بين المذهب الكوفّي والبصريّ، ثم قال مفضّلًا الرأي الكوفّي: " وإذا نظرنا إلى هذين الاتجاهين نجد أن اتجاه الكوفيين عملّي واقعّي، ينظر إلى ما أُثر عن العرب، وما نطقت به ألسنتهم، وما يرشد إليه المعنى المقصود من أيسر الطرق وأقربها. أمّا اتجاه البصريين فهو اتجاه عقلّي، يخضع اللغة لما تقتضيه النّظرة المنطقّية، وإن اقتضى ذلك تحميل الكلام فوق ما يحتمل، وتقدير ما لم يرد على ذهن المتكلّم ولسانه، ولا حاجة تدعو إليه، ...." (المجمع القاهريّ، 590/4) وقد أيّد المجمع الفكرة التي عرضها هذا العضو، فجاء قراره موافقًا للاتجاه الكوفّي، حيث دوّنت لجنة الأصول بالمجمع نص القرار التالي:" يجوز في معمول اسم الفعل أن يتقدّم عليه كما يقع متأخّرًا عنه، خضوعًا لما جاءت به اللغة، والشواهد العربّية الموثوق بصحتها" (المجمع القاهريّ 4/ 547)

الخاتمة ونتائج البحث:

وفي الختام فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

1-اتفاق البصريين والكوفيين على فكرة العوامل والمعمولات في النحو العربّي، وعلى نوع التأثير الإعرابّي لكل عامل، واتفاقهم على مبدأ التقديم، والتأخير بين العوامل والمعمولات يدلُّ على أنّ الفريقين يتفقان في الأصول النّحويّة العامّة، ويختلفان في الفروع.

2-الكثير من اختلافات تنظيرات الفريقين: البصريّ، والكوفّي في إجازة تقديم المعمولات على عواملها أو منعه، كان سببها العوامل الضعيفة، وهي الأفعال الجامدة، والفرعّية في العمل.

3- بعض النّصوص التي خالفت قاعدتهم بعض الكلمات غير المرادة-بحق- في النصّ؛ مما عدَّه بعض الباحثين مأخذًا على نهج البصريين.

5- نجد الكوفيين تارة هم الذين يمنعون تقديم بعض العوامل على معمولاتها، ويدعّمون حكمهم بتنظيراتهم المختلفة، وتارة نجدهم هم الذين يجيزون التقديم استنادًا إلى تنظيرات متعددة، والأمر نفسه عند البصريين.

6-ينسب بعض النّحاة كابن عقيل إلى الكوفيين تجويزهم لمثل جملة :(الزيدان قام) و (الزيدون قام) بحجّة إباحتهم لتقديم الفاعل على فعله، وواضح أنّ مثل هذه الجمل لا تصح في اللغة، والأرجح أن ما نسب للكوفيين في تصويبهم لها غير صحيح، فهم أصحاب خبرة باللغة.

7- في بعض الأحيان تبيح العلل التنظيريّة البصريّة والكوفّية تقديمًا لا يميل إليه الذوق اللغويّ، كإباحتهم لجملة:" ما قائمًا يزال زيدٌ" و تمنع هذه العلل تقديمًا أقرب لقبوله من الذوق اللغوي، كجملة: " قائمًا ما يزال زيدٌ"

8- كثيرًا ما يقوم التّنظير النّحوي في حججه على الربط بين الكلمات المتشابهة بعلاقة ما؛ ليدلل على أنّها تستحق حكمًا موحدًا.

التّوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

أولًا: استنباط المزيد من القضايا والموضوعات من تنظيرات البصريين والكوفيين، وإخضاعها للدراسة والبحث.

ثانيًا : وقوف الدارسين المتخصصين على العمق التفكيريّ لدى النّحاة القدماء، من خلال دراسة تنظيرات الفريقين.

ثالثًا : إكمال جهد النحوي ابن الأنباري في مؤلفه "الإنصاف"، بكتاب نحويّ آخر يشمل خلافات البصريين والكوفيين، وتنظيراتهم غير المذكورة في مؤلّفه.

قائمة المصادر والمراجع:

1-**ابنالأنباريّ** (كمال الّدين أبو البركات، ت: 577 هـ) " **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**" بيروت: منشورات علي بيضون،دار الكتب العلمية،1998م

2-**ابن عقيل(بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، ت 769هـ)** :" **شرح ألفية ابن مالك**" ، تحقيق : محمد محيي الدين . القاهرة: دار الطّلائع، 2009م

3-**ابن مالك** "**شرح الكافية الشّافية**"، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 2000م.

4-**ابن النّاظم (بدر الدين بن محمد بن مالك ، ت686هـ)** : " **شرح ألفية بن مالك** " ، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد ، ط1، بيروت: دار الفكر ، 1998م.

5-**ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت761هـ)** : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** " تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا- بيروت : المكتبة العصرية ، 1415هـ.

6-**ابن هشام** " **شرح شذور الذّهب** " بيروت: دار الفكر للطباعة، والنّشر، 1994م

7-**ابن هشام** " **قطر النّدى، وبل الصّدى**" بيروت: دار المعرفة، ط2، 1997م

8-**ابن يعيش (موفق الدين بن يعيش بن علي ، ت643هـ)**:" **شرح المفصل**". بيروت: عالم الكتب (د.ت).

9-**الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد)** " **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**". بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م

10- **الرّضي (رضي الدين محمد بن الحسن ، ت 686هـ):** " **شرح كافية ابن الحاجب**". بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1 ،1998م199

11-**خالد الأزهريّ** " **شرح التّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك** " . بيروت: دار الفكر (د: ط)

12- **الخضريّ (محمد بن مصطفى بن حسن الخضري)**"**حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل**" ج2، ". بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998.

13- **الزّمخشريّ(أبو القاسم جار الله محمود، ت538 هـ):** "**المفصّل في صنعة الإعراب**" . بيروت : دار الكتب العلميّة،ط1، 1999م.

14- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**"**الكتاب**" تحقيق : عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل ، ط1 ،(د.ت).

15- **السّيوطي (الحافظ جلال الدين ،ت 911هـ) :**" **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**" . بيروت : دار المعرفة (د.ت).

16-**الصّبّان (محمد بن علي الصبان ، ت 1206هـ) :**" **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**" ، ج1. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1 ، 1997م.

17- **عباس حسن** " **النحو الوافي**". مصر: دار المعارف (د.ت).

18- **المبرد(محمد بن يزيد، 285 هـ)** "**المقتضب**" تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، 1994م

19- **محمد محيي الدين عبد الحميد :**" **منحة الجليل**" ،ج1،(هامش في كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك") ، بيروت : المكتبة العصرية ، 1994م.

20- **محمد محيي الدين عبد الحميد**" **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**"القاهرة: دار الطّلائع، 2009م

21- **محمد عيد** "**النّحو المصفّى**" القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2009م.

22- **مجمع اللغة العربيّة القاهريّ** " **في أصول اللغة، ج4، القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين**" **القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ط1، 2003.**